"إن" الشرطية
دراسة دلالية تطبيقية على القرآن الكريم

اعداد
د/ صادق المنبري
أستاذ النحو و الصرف المشارك بكلية التربية و الآداب و العلوم- جامعة تعز
د/ توفيق عبده سعيد محمد الكناني
أستاذ دراسات الترجمة المشارك بجامعة تعز و زميل جامعة الكيب الغربي

Doi: 10.12816/MDAD.2020.68693
الاستلام : ٢٨/ ١١ /٢٠١٩ القبول : ١٦ / ١٢ /٢٠١٩

المستخلص :
هدف الدراسة إلى إبراز أهمية دور حروف المعاني في الربط بين الجمل العربية، ومن هذه الحروف "إنْ" الشرطية، حيث قام الباحثان بإبراز خصوصيتها، والتأصيل لمعانيها الدلالية، وتطبيقها على القرآن الكريم، ولقد استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي الوصفي، حيث إنه المناسب لهذه الدراسة، وتم الخلوص إلى أهم نتيجة، وهي: أنّ "إنْ" الشرطية لها أحكام تتميز بها عن باقي أخواتها، فهي أم الباب، وأكثر دخولها على المشكوك، كما أنها تدخل على المحقق، وعلى الماضي والمضارع، وبناء على نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحثان، يوصي المتخصصين بتناول العناوين المشابهة، فأدوات الشرط كلها جديرة بالدراسة والتطبيق على القرآن الكريم، والحديث الشريف والشعر العربي، اهتماما باللغة العربية والرفع من شأنها.
الكلمات المفتاحية: "إن" الشرطية، دلالية، القرآن الكريم.

Abstract
The objective of this study is to point out the role semantic particles in general and إن الشرطية [the *in-conditional*] in particular play in linking Arabic sentences. We have utilized the inductive qualitative method for its suitability to this study. The unique usage of the *in-conditional* and its semantic meanings in the Nobel Qur'an have been investigated. The study concluded that the in-conditional has unique features that distinguish it from its other

sister particles. It can precede the certain, the uncertain, the past and the present. The study recommended further investigation of similar particles in the Noble Qur'an, the Honorable Hadith and Arabic poetry.

Keywords: conditional; semantic, the Noble Qur'an.

المقدمة:

لا يخفى على أحد ما للغة العربية من أهمية كبيرة في إيصال المعاني الدلالية والبيانية إلى مستمعيها، بل هي الأداة الرئيسة التي بواسطتها يُفسَّر القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، ولا ينبغي لمن تصدر لتفسير هذه العلوم، أن يكون في منأى عن معرفة اللغة العربية بجميع فروعها، نحوها وصرفها وبيانها، ويسبر غورها ويتعمق في تفاصيلها، وهذا ما فهمه الأولون وساروا عليه، فلا تكاد تجد عالما شرعيا أو عقديا أو فقهيا أو بيانيا، إلا وعنده الإلمام التمام بعلوم اللغة العربية، ومن جملة اهتمامهم معرفة أسرار معاني الحروف العربية، فلقد أدركوا دورها الكبير في الربط بين الجمل العربية وإيصال معانيها إلى القارئ، ولاحظوا أن أهمية هذه الحروف تختلف من حرف إلى آخر، فمن الحروف ما قد يكون دوره قاصرا على الربط بين الجمل؛ لإيصال معنى واحد مهما اختلف السياق، مثل (الواو) التي تفيد الاشتراك في الحكم، و(هل) التي تفيد الاستفهام، و(إلى) التي تفيد انتهاء الغاية الزمانية والمكانية.

ومنها ما يتغير معه معاني الجملة من سياق إلى آخر، ومن هذه الحروف "إنْ" الشرطية، التي نالت اهتماما بارزا لدى اللغويين والمفسرين قديما وحديثا، ولقد كان هذا الاهتمام دافعا قويا للباحث لمحاولة التعرف على هذا الحرف والتأصيل له، وإثبات معانيه الدلالية، وتطبيقها على القرآن الكريم، حتى يلمس القارئ تلك الأهمية على الواقع، وبعد اطلاع الباحثين على عدد من الدراسات السابقة -حسب علمه- التي تناولت أسلوب الشرط وأدواته، كدراسة (زيان إبراهيم، ١٩٩٥؛ وزروقي، ٢٠١٠؛ وراوية زكريا، ٢٠١٥؛ وندى إسماعيل، ٢٠١٥؛ والقماطي، ٢٠١٦؛ واسكندر، د: ت؛ وآسيا خلاط، ٢٠١٧؛ ورحالي حسيبة، ٢٠١٧)، وجد فيها الكثير من الاهتمام بمعاني أسلوب الشرط وأدواته، غير أنه لم يجد من أفرد "إن" الشرطية ببحث مستقل يجمع جميع معانيها الدلالية ويطبقها على القرآن الكريم، وهذا ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقاتها، وقد تكونت الدراسة من أربعة مباحث، **الأول**: تعريف الشرط، ودلالة "إنْ" الشرطية، وعملها، **الثاني**: نوع الفعل الواقع بعد "إنْ" الشرطية، **الثالث**: جواب "إنْ" الشرطية واقترانه بالفاء أو بـ"إذا" أو باللام، **الرابع**: اقتران "إنْ" بلا النافية، و "ما" الزائدة، وحكم حذف الشرط والجواب.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق ذكره، وفي ضوء اهتمام المختصين والباحثين في أسلوب الشرط باعتباره موضوعًا ذا أهمية للقارئ، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، كدراسة (زيان إبراهيم، ١٩٩٥؛ وزروقي، ٢٠١٠؛ وراوية زكريا، ٢٠١٥؛ وندى إسماعيل، ٢٠١٥؛ والقماطي، ٢٠١٦؛ واسكندر، د: ت؛ وآسيا خلاط، ٢٠١٧؛ ورحالي حسيبة، ٢٠١٧)، التي أشارت إلى أهمية معرفة المعاني الدلالية لأسلوب الشرط وأدواته، في فهم الكلام العربي، وما له من مغزى معرفي في إدراك المعاني والأساليب العربية، وعلاوة على توصيات الدراسات السابقة، وبناء على خبرة الباحثين، جاءت هذه الدراسة التي تتمثل مشكلتها في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

لماذا سميت "إن" الشرطية أم الباب؟ وهل يليها اسم أم فعل؟

هل لـ "إنْ" الشرطية خصوصيات عن باقي أخواتها؟

هل تستعمل في المشكوك أم في المحقق الوقوع؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محورين:

الأول: أنها كشفت عن خصوصية "إن" الشرطية، وأبرزت معانيها الدلالية، مما يؤكد أهمية هذا الحرف في الربط بين الجمل، وإيصال المعنى المقصود من القرآن الكريم، حسب ما يريد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

الآخر: قد تفيد نتائج هذه الدراسة النحويين وعامة المتخصصين في اللغة، وتفيد باحثين آخرين في ذات المجال.

منهجية الدراسة: التزم الباحثان المنهج الاستقرائي الوصفي التطبيقي، حيث قام باستقراء مواطن المعاني الدلالية لـ "إنْ" الشرطية، وجمع آراء العلماء ومناقشتها، ثم تطبيقها على القرآن الكريم.

المبحث الأول

تعريف الشرط، ودلالة "إنْ" الشرطية، وعملها وتحته مطلبان

المطلب الأول: تعريف الشرط، ودلالة "إنْ" الشرطية، وما تختص به:

أولا: تعريف الشرط:

معنى الشَّرْط: وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره"[١]، أي: أَنْ يَتَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ[٢]، فإذا اشترطت وجب الجزاء، فقولك: (إن تَأتِينِي آتِك) وَجب الْإِتْيَان الثَّانِي بِالْأولِ[٣]، وقولك: (إن تكرمني أكرمك) وجب الإكرام الثاني بالأول، ومنه قوله تعالى: (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) (الأنفال ٣٨)، (فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ) (البقرة ١٩١)، فغفران الذنوب متوقف على الانتهاء، وقتال الكفار متوقف على البدء منهم بالقتال.

هذا هو الأصل في أسلوب الشرط، أن يكون الثاني مُسَببا عن الأول، كما تقدم في الأمثلة السابقة، وهذا هو المفهوم الشائع لدى عامة الناس والمبتدئين من أصحاب اللغة، غير أن له طريقا آخر -ذهب إليه بعض النحاة- وهو أن أسلوب الشرط قد لا يتسبب فيه الجزاء عن الشرط، بل لا علاقة بينهما سوى الربط بالأداة فقط، كقوله تعالى: (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ) (الأعراف ١٧٦)، يقول فاضل السامرائي: "فلهث الكلب ليس متوقفا على الحمل عليه أو تركه، إذ هو يلهث على كل حال، وإنما ذكر صفته فقط"[٤]، ومثله قوله تعالى: (وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ) (الأنعام ١٣٩) (وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا) (المائدة ٤٢)، أراد الله في الآيتين السابقين وصف الحال فقط، وقد قسم مطلبي[٥] الارتباط الشرطي إلى ثلاثة أقسام: الأول: ارتباط سببي، وهو الشائع والمعروف لدى الكثير من الدارسين، إن تعمل الخير تدخل الجنة، فدخول الجنة سببه عمل الخير، ومنه قوله تعالى: (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ) (الذاريات ٣٧)، والثاني والثالث: تلازمي، وتقابلي، وهذا الأخيران تنعدم فيهما السببية، فلا يكون الثاني مسببا عن الأول، ومثال التلازمي، قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) (العنكبوت ٥)، (وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا) (الكهف ٥٧)، إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سببا للضلال ومفضية إليه[٦]، ولكن لمقصود وصف حالهم، وأنهم لن يهتدوا دعاهم أم لم يدعهم، ومثال التقابل: (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) (طه ٧)، (وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (النساء ١٧٠)، (وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) (النساء ١٣٥)، فعلم الله للسر، وملكه لما في السموات والأرض ليس مسببا عن الشرط، بل سابق أزلي.

فمعرفة هذا التقسيم، له أهمية كبرى في إزاحة اللثام عن كثير من الغموض في فهم الآيات القرآنية، التي تمثلت أسلوب الشرط.

ثانيا: دلالة "إنْ" الشرطية، وما تختص به:

"إنْ" حرف يفيد ربط الشرط بالجواب، سواء كان الجواب مسببا عن الشرط أم كان من القسمين الآخرين، التلازمي والتقابلي، "وإنما يُسمى الثَّانِي جَوَابا وَجَزَاء؛ تَشْبِيها لَهُ بِجَوَاب السُّؤَال وبجزاء الْأَعْمَال، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقع بعد وُقُوع الأول، كَمَا يَقع الْجَواب بعد السُّؤَال، وكما يَقع الْجَزَاء بعد الْفِعْل الْمجَازي عَلَيْهِ"[٧]، أي أنك إذا اشترطت وجب الجزاء، فقولك: "إن تجتهد تنجح" وَجب النجاح بالاجتهاد.

ويعتبرها النحويون أم الباب، كما هي عادتهم في تسمية الباب باسم الفعل أو الحرف، الذي يكون له أحكام تزيد على باقي أخواته من الأفعال أو الحروف، مثل: ظنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وكما هو الحال هنا في "إنْ" الشرطية، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّ "إنْ" هي أم حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من

قِبَل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفنَ فيكنّ استفهاما، ومنها ما يفارقه "ما" فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة"[٨].

هنا يعلل الخليل لتلميذه سيبويه أنّ "إنْ" دون سائر ما يجازى به، تدخل على الجزاء في جميع وجوهه، وليست كذلك سائر ما يجازى به، أي؛ لأن "مَنْ"، الأصل أن يُجازى بها فيمن يعقل، و "ما" و"مهما" فيما لا يعقل، و "أيًّا" فيما له أجزاء، و"متى" و "أيان" للزمان، و "أين" و "أنّى" و "حيثما" للمكان"[٩].

وقال أبو البقاء: "وأما "إنْ" الشّرطِيَّة فَهِيَ أُمُّ أدواتِ الشرطِ لوَجْهَيْنِ: **أَحدهمَا**: أَنَّهَا حرفٌ، وَغَيرهَا من أدواته أسماءٌ، والأصلُ فِي إفادةِ الْمعَانِي الحروفُ، **وَالثَّانِي**: أَنَّهَا تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ، وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ الْمَوَاضِع، فـ "مَن" لمن يَعقل و "مَا" لما لَا يَعقل، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا، كلٌ مِنْهَا ينفردُ بِمَعْنى، و "إنْ" مُفْرَدَة تصلحُ لْجَمِيع"[١٠].

ويضيف ابن يعيش في سبب تسميتها أُمّ الباب: "أنها تُستعمل ظاهرة، ومضمرةً، ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه، وتليها الأسماء على الإضمار"[١١].

كما أنها: "تلزم الشرط، ولا تخرج عنه إلى غيره، ويُفْصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحوَ قوْلهم: "إنِ اللهُ أمكنني من فلان فعلتُ"[١٢]، وعلى ذلك كثير من الشواهد القرآنية، كقوله تعالى: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) (النساء ٢٨)، (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء ١٧٦) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) (التوبة ٦)، (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) (الحجرات ٩)، (أَوْ آَخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (المائدة ١٠٦)، والتقدير وإن خافت امرأة، وإن هلك امرؤ، وإن استجارك أحد، وإن اقتتلت طائفتان، وإن ضربتم أنتم، فقد جيء في الشواهد القرآنية السابقة بالاسم مباشر لـ "إنْ" وقُدِّر الفعل تقديرًا، وهذا من خصوصية "إنْ" و"إذا" الشرطيتين في الأغلب، وأحيانا بعد "لو"، نحو: قوله تعالى: (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (التكوير ١)[١٣]، والآيات التي بعدها: (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ (٢) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ (٣) وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ...إلى آية (٨)) (التكوير ٢-٨)، ومثال "لو" قوله تعالى: (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) (الإسراء ١٠٠)[١٤]، ولا يكون هذا في باقي أدواة الشرط.

ومن خصوصية "إنْ" أنه "قد يُقتصر عليها ويوقَف عندها، نحوَ قولك: (صَلَّ خَلَفَ فلان وإنْ)، أي: وإن كان فاسِقًا، ولا يكون مثلُ ذلك في غيرها ممّا يُجازى به"[١٥].

ومعنى لزومها الشرط: "أنها لا تنفك عنه، بخلاف باقي أخواتها، فإنها لا تعمل إلا إذا تضمنت معنى "إنْ"، أما إذا خرجت عن معنى "إنْ" إلى الاستفهام، أو معنى الذي، فإنها

لا تعمل، نحو قولك في الاستفهام: "مَنْ يقومُ؟"، وقولك بمعنى الذي: "أعجبني مَنْ تكرِمُه"[١٦].

وهي كما قال ابن هشام: "حرفٌ وُضع للدلالة على مجرد التعليق، أي: تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط"[١٧]، بل هي حرف باتفاق، كما قال السيوطي: "وَقد بيّنتُ أدواتِ الشَّرْطِ، كلُّهَا أَسمَاء إِلَّا "إِنْ" فَإِنَّهَا حرف بالِاتِّفَاقِ، والبواقي متضمنة مَعْنَاهَا"[١٨]، وقال ابن مالك: "وما سوى "إنْ" أسماء متضمنة معناها فلذلك بُنِيتْ إلا "أيًا""[١٩].

المطلب الثاني: عمل "إنْ" الشرطية:

عمل "إنْ" الشرطية، الربط بين جملتي الشرط والجواب، قال ابن يعيش: "وتدخل على جملتَين، فتربط إحداهما بالأُخرى، وتُصيّرهما كالجملة الواحدة، نحوَ قولك: "إن تأتني آتِك"، والأصلُ: "تأتيني آتيك"، فلمّا دخلت "إنْ"، عقدتْ إحداهما بالأُخرى، حتى لو قلت: "إن تأتني" وسكتَّ، لا يكون كلامًا، حتى تأتي بالجملة الأخُرى"[٢٠].

وهي أكثر أدوات الشرط استعمالا، حتى إنّ عوام الناس، لا تفتر ألسنتهم عن استعمالها في كلامهم اليومي، تارة للتهديد، نحو: إن تهملْ ترسبْ، وتارة للتحذير: إن تغدرْ يُغدرْ بك، وإن تَظلمْ تُظلمْ، وتارة للتحفيز، إن تذاكرْ تنجحْ، ولمعان أخرى كثيرة.

كما أنها تعمل الجزم في جملتي الشرط والجزاء، قال ابن يعيش: "واعلم أنك إذا قلت في الشرط: "إنْ تكرمْنِي أكرمْك" مَثَلًا، فالفعل الأوّل مجزوم بـ "إنْ" بلا خلاف -فيما أعلم- وهو الشرط، وأمّا الجَزاء، فيُختلف فيه، ... والذي عليه الأكثرُ أنّ "إنْ" هي العاملة في الشرط وجوابِه؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة في الجزاء، إلَّا أن عملها في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لا جزْءًا من العامل، كما تقول في المبتدأ والخبر: إنّ الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة، وفي الخبر بواسطة المبتدأ""[٢١].

والغالب أن يستعمل "إنْ"، في المحتمل المشكوك، أو في شيء محقق غير معلومٍ وقتُه، قال الزمخشري: "ولا يستعمل "إنْ" إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح: (إن احمر البسر كان كذا)، و(إن طلعت الشمس آتك) إلا في اليوم المُغيِّم، وتقول: (إن مات فلان كان كذا)، وإن كان موته لا شبهة فيه، إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسن فيه"[٢٢].

أي أنّ "إنْ" في الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل إلَّا فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأنّ الأفعال المستقبلة قد توجَد، وقد لا توجَد، ولذلك لا تقع المجازاةُ بـ "إذا" وإن كانت للاستقبال؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: "إذا طلعت الشمسُ فأتِني"، ولو قلت: "إن طلعت الشمس فأتني"، لم يحسن إلَّا

في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيمُ فيه، وتطلع الشمسُ، ويجوز أن يتأخّر، فقولُك: "إذا طلعتْ" فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ، وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: "إذا أحمرّ البُسْرُ فأتني"، وقبُح "إن احمرّ البسر"؛ لأن احمرار البسر كائنٌ"[٢٣].

هذا هو الأصل في استعمال "إنْ" أن تستعمل فيما هو مشكوك فيه، لكن ليس هناك ما يمنع من استعمالها في المتأكد الوقوع إذا كان مجهول الوقت؛ لأن مجهول الوقت في حكم المشكوك، قال ابن يعيش: "وربما استُعملتْ "إنْ" في مواضع "إذا"، و"إذا" في مواضع "إنْ" ...، ومن ذلك، قولك: "إن متُّ فاقضوا دَيْنِي"، وإن كان موته كائنًا لا محالةَ، فهو من مواضع "إذا"، إلَّا أن زمانه لمّا لم يكن متعينًا، جاز استعمالُ "إنْ" فيه، قال الله تعالى: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) (آل عمران ١٤٤)، وقال النابغة الجعدي (ديوانه ص١٩١) [مجزوء الكامل]:

كم شامِتٍ بي إن هلكتُ *** وقائل لله دَرُّه

فهذه من مواضع "إذا"؛ لأن الموت والهلاك حتمٌ على كل حَيّ"[٢٤]، ولكن استعمل فيه "إنْ" من جهة أنه مجهولٌ وقتُه، فلا يدري الإنسان متى يموت، بخلاف طلوع الشمس، فإن حقيقته معلومة لدى كل الناس.

وهذا المعنى يحققه المرادي بقوله: "إنها للمشكوك فيه، وقد تدخل على المتيقن وُجُوده إذا أُبهم زمانُه، كقوله تعالى: (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) (الأنبياء ٣٤)"[٢٥].

المبحث الثاني

نوع الفعل الواقع بعد "إنْ" الشرطية

وفيه مطلبان

المطلب الأول: خلاف النحويين في نوع الفعل الواقع بعد "إن" والراجح:

اختلف النحويون في نوع الفعل الذي يقع بعد "إنْ" الشرطية، قال ابن مالك: "ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، سواء بلفظ "كان" أو غيرها إلا مُؤولا"[٢٦]، وقال ابن الحاجب: "فـ (إنْ) للاستقبال وإن دخل على الماضي"[٢٧]، وقال ابن يعيش: "وحقُّ "إنْ" الجزائيّةِ أن يليها المستقبلُ من الأفعال؛ لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيءٌ لوقوع غيره، فإن وليها فعلٌ ماض، أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: "إن قمتَ قمتُ"، والمراد: إن تَقُمْ أقُمْ، فإن قيل: فإنّهم يقولون: "إن كنتَ زُرْتَنِي أمس أكرمتُك اليومَ"، وقد وقع بعد "إنْ" الفعلُ، ومعناه المضيُّ، ومنه قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) (المائدة ١١٦)، قيل: قد أجاب عن ذلك المبرد، وقال: "إنّما ساغ ذلك في "كانَ" لقوّة دلالتها على المضيّ، وأنّها أصلُ الأفعال وعبارتُها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة "إنْ"، ولذلك لا يقع شيءٌ من الأفعال غيرُ "كان" بعد "إنْ"، إلَّا ومعناه المضارعُ"[٢٨]، وبمثل هذا قال ابن السرّاج[٢٩]، ويعلل الرضي اختصاص ذلك بـ"كان" بقوله: "لأن

الفائدة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزمن، ثم إنّ "كان" إذا كان شرطا، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ...)، و (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ...)، وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو: "زيد وإن كان غنيا إلا أنه بخيل"[٣٠].

وهذا القيد هو عند الزمخشري وابن يعيش وابن السراج، وما ينسب للمبرد، وغيرهم من النحويين، وأضاف الرضي شرطا آخر، وهو أنْ يُجوّز المتكلم وقوع الجزاء، ولا وقوعه فيه، كقوله تعالى: (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) (يوسف ٢٦)، أو يقطع بعدمه فيه، كقوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) (المائدة ١١٦)"[٣١]، ومن الأول قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) (الزخرف ٨١)، يقول الزركشي: "وَفَائِدَةُ الرَّبْطِ بِالشَّرْطِ فِي مِثْلِ هَذَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: بَيَانُ اسْتِلْزَامِ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ لِلْأُخْرَى، وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّازِمَ مُنْتَفٍ، فَالْمَلْزُومُ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الشَّرْطَ يُعَلَّقُ بِهِ الْمُحَقَّقُ الثُّبُوتِ وَالْمُمْتَنِعُ الثُّبُوتِ وَالْمُمْكِنُ الثُّبُوتِ"[٣٢].

ولا يمنع الرضي أن يأتي بلفظ آخر غير لفظ كان، حيث يقول: "وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ (كان)، لكنه قليل بالنسبة إلى (كان)، كقولك: أنت، وإن أُعطيتَ مالا: بخيل، وأنت، وإن صرت أميرا، لا أهابك"[٣٣]، وتبعه الزركشي بتجويز ذلك لأغراض بلاغية يستدعيها السياق، حيث يقول: "وَاعْلَمْ أَنَّ "إِنْ" لِأَجْلِ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَعَانِي الْمُحْتَمَلَةِ كَانَ جَوَابُهَا مُعَلَّقًا عَلَى مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَأَلَّا يَكُونَ، فَيُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ الْمُحْتَمِلِ لِلْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ لِيُطَابِقَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، فَإِنْ عُدِلَ عَنِ الْمُضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي لَمْ يُعْدَلْ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) (الممتحنة ٢) فَأَتَى الْجَوَابُ مُضَارِعًا، وَهُوَ "يَكُونُوا" وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَهُوَ "يَبْسُطُوا" مُضَارِعًا –أَيْضًا- وَأَنَّهُ قَدْ عَطَفَ عَلَيْهِ "وَدُّوا" بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَكَانَ قِيَاسَهُ الْمُضَارِعُ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَحْتَمِلْ وِدَادَتَهُمْ لِكُفْرِهِمْ مِنَ الشَّكِّ فِيهَا مَا يَحْتَمِلُهُ أَنَّهُمْ إِذَا ثَقِفُوهُمْ صَارُوا لَهُمْ أَعْدَاءً، وَبَسَطُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ، وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالشَّتْمِ أَتَى فِيهِ بِلَفْظِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ وِدَادَتَهُمْ فِي ذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهَا، وَكَوْنَهُمْ أَعْدَاءً وَبَاسِطِي الْأَيْدِي وَالْأَلْسُنِ بِالسُّوءِ مَشْكُوكٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْرِضَ مَا يَصُدُّهُمْ عَنْهُ فَلَمْ يُتَحَقَّقْ وُقُوعُهُ"[٣٤].

ومن الأغراض البلاغية تحقق الرغبة في إرادة الفتيات في التحصن من الزنا، كما في قوله تعالى: (وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) (النور ٣٣)، أي: امْتِنَاعًا مِنَ الزِّنَا، جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَلَمْ يَقُلْ يُرِدْنَ؛ إِظْهَارًا لِتَوْفِيرِ رِضَا اللَّهِ وَرَغْبَةً فِي إِرَادَتِهِنَّ التَّحْصِينَ"[٣٥].

كما يأتي لفظ الماضي عندما لا يكون الجواب على الحقيقة، أي عندما لم يكن الجواب مسببا عن الشرط، كقوله تعالى: (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ) (آل

عمران ١٤٠)، فجواب الشرط، وهو ألم الكفار ليس جوابا على الحقيقة؛ لأنه قد وقع بهم من قبل، إذ المعنى: إن يؤلمكم ما نزل بكم، فيؤلمهم ما وقع بهم"[٣٦].
وقوله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) (البقرة ٢٣٠)، قال السامرائي: "عبر بالماضي؛ لأن الطلاق مرة واحدة لا يتكرر"[٣٧].
وهناك أغراض أخرى، لا يتسع المقام لذكرها، يمكن للقارئ الرجوع إليها في كتابي البرهان، ومعاني النحو.

فمما سبق يتبين لنا أنه لا شك في وقوع الماضي بعد "إنْ" الشرطية، فإن كان الماضي لفظا لا معنى، فلا خلاف في ذلك، فقولك: "إن قال فلان صدق" تقديره: "إن يقل فلان يصدق" ومنه قوله تعالى: (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي) (سبأ ٥٠)، فالتقدير: إن أضل، وإن أهتدي، وقوله تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) (الإسراء ٧) وقوله تعالى: (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا) (الإسراء ٨)، تقديره: إن تحسنوا تحسنوا لأنفسكم، وإن تعودوا نعد.

فالماضي في هذه الآيات في موضع الجزم وعلى معنى الاستقبال، وهو أقل من دخول "إن" الشرطية على الفعل المضارع.

أما إن كان الماضي لفظا ومعنى، فبعضهم يشترط أن يكون الشرط -في الأغلب- لفظ (كان)، وهذا القيد هو عند الزمخشري وابن يعيش وابن السراج، وما ينسب للمبرد، وغيرهم من النحويين، أو أن يُجوّز المتكلم وقوع الجزاء، ولا وقوعه فيه، أو يقطع بعدمه فيه[٣٨]، ومعنى هذا أن الأصل في استعمال "إنْ" أنها موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه، كقولك: "إن تطعِ اللهَ يغفرْ لك"، فالطاعة تعتبر شرطا مفروضا قد يقع وقد لا يقع، بخلاف "إذا"، فإنها موضوعة لشرط محقق وقوعه، كقولك: "إذا طلعت الشمس فاتني" فطلوع الشمس مقطوع بقوعه؛ لذلك قال النحويون: إذا جاء بعد "إن" الشرطية ماض لفظا ومعنى، فذلك جائز بشريط أن يكون المعنى مقطوعا بوقوعه؛ لأنها حينئذ أشبهت "إذا" الشرطية[٣٩].

المطلب الثاني: حكم مجيء الفعل بعد "إنْ":

قال الزمخشري: "ولا بد من أن يليها الفعل، ونحو قوله تعالى: (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء ١٧٦) على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ولذلك لم يجز: "إن عمرو خارج" لطلبها الفعل"[٤٠].

وعلة ذلك ما ذكره ابن يعيش بقوله: "إنّ الشرط لا يكون إلَّا بالأفعال؛ لأنّك تُعلّق وجودَ غيرها على وجودها، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ، ولا يصح تعليقُ وجودِ شيء على وجودها؛ ولذلك لا يلي حرفَ الشرط إلَّا الفعلُ، ويقبح أن يتقدّم الاسم فيه على الفعل، ويُفصَل بينهما بالاسم؛ لكَوْنها جازمةً للفعل، والجازمُ يقبح أن يفصل بينه وبين ما

عمل فيه، فلا يجوز "لم زيدٌ يأتك"، على معنى "لم يأتِك زيد"، وكذلك بقيّةُ الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه؛ لأنّ الجازم في الأفعال نظيرُ الجارّ في الأسماء، كما لا يفصل بين الجارّ والمجرور بشيء إلَّا في الشعر، كذلك الجازمُ"(٤١).

وهذا الحكم لا ينطبق على "إن"؛ لتميزها بأحكام عن باقي أخواتها، قال ابن يعيش: فأمّا "إنْ" خاصة، فلقُوّتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، تَوسّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكنَ ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط في قولهم: (المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إن خَنْجَرٌ فخنجرٌ)، [أي إن كان ما قَتَل به خنجرًا، فالذي يُقتل به خنجرٌ]، فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه، فالفصلُ حسنٌ، وجاز في الكلام وحالِ السَّعَة والاختيارِ، وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحوِ همزة الاستفهام(٤٢).

فابن يعيش هنا يشترط في الاسم الفاصل بينها وبين فعلها، أن يكون فعله ماض كما تقدم في الأمثلة، "وإن كان بعدها فعل مضارع مجزومٌ، قبُح تقدمُ الاسم إلَّا في الشعر؛ لأنّها قد جرت بعد الإعمال وظهوره مجرى "لَمْ"، و "لَمَّا" ونحوِهما من الجوازم، فكما لا تقول: "لَمْ زيدٌ يَقُم"، و "لَمْ زيدًا أضربْ"، إلَّا في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: "إن زيدٌ يقمْ أقم" إلَّا في ضرورة الشعر"(٤٣).

المبحث الثالث

جواب "إنْ" الشرطية واقترانه بالفاء أو بـ"إذا" أو باللام

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: جواب "إنْ" الشرطية واقترانه بالفاء أو بـ"إذ":

جواب "إنْ" الشرطية يكون جملة مصدرة، إما بفعل، أو بالفاء، قال سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل، فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضربْ أضربْ، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء، فقولك: إن تأتني فأنا صاحبُك"(٤٤).

والتصدير بالفعل هو أصل جوابها، وعليه الكثير من الشواهد القرآنية، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا﴾ (غافر ١٢)، ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ (النور ٥٤)، ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الأنعام ١١٦)، ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ (المنافقون ٤).

فهذه الآيات كلها، جاء فيها الجواب فعل مضارع مباشر دون أي واسطة، وأمثالها في القرآن كثير.

لكن أحيانا قد يأتي جوابها مصدرا بالفاء، وليس هناك ضابط يقيد مجيء الفاء جوابا، فله أكثر من طريق، فقد تأتي الفاء مقترنة بـ "قد" أو بـ "إنّ"، أو بـ " إنّما" أو "بسوف" أو بجملة اسمية، أو بفعل طلبي أو غير ذلك، ومن الشواهد القرآنية، قوله

تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ (البقرة ١٣٧)، ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ (الأنفال ٦٢)، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ (آل عمران ٢٠)، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ (التوبة ٢٨)، ﴿وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (الأنفال ١٩)، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (الأنفال ٦١).

وأحيانا بـ "إذا"، كقوله تعالى: (وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ) (التوبة ٥٨)، وقوله تعالى: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم ٣٦)، وغيرهما من الآيات، لكن الاقتران بـ "إذا" أقل من الاقتران بالفاء.

المطلب الثاني: حكم اقتران جوابها، بـ "الفاء أو بـ "إذا":

الجواب بـ"الفاء" أو بـ "إذا" يعتبر واجبا إذا لم تُصدر جملة الجواب بفعل متصرف إلا لضرورة شعرية، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: (إن تأتني أنا كريمٌ)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، من قِبَل أنّ (أنا كريم) يكون كلاما مبتدأ، و"الفاء" و"إذا": لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا، حيث لم يشبه الفاء، وقد قال الشاعر مضطرًا من [البسيط]:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها * والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان[٤٥]

وقال الأسدي: [البسيط]:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِربْهَا * بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ"[٤٦]

فالتقدير في البيت الأول: فاللهُ يشكرها، وفي البيت الثاني: فظالم، وقد تُركتِ الفاء لضرورة الشعر.

وهناك مواضع لدخول الفاء، حددها الزمخشري بقوله: "إن كان الجزاء أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو مبتدأً وخبرًا، فلا بد من الفاء، كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتُك أمس، وإن جئتني فأنت مكرم"[٤٧]، وأضاف ابن هشام أو جامدًا أو منفيًا[٤٨]، نحو قوله تعالى: (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) (النساء ١٩)، وقوله تعالى: (وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ) (فصلت ٢٤)، (وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا) (المائدة ٤٢)، وقد تنوعت أمثلة ابن هشام في الشذور لمن أراد الرجوع إليها.

فلا خلاف في دخول الفاء وإذا في جواب إن عند تحقق الشروط، وإنما وقع الخلاف في اجتماعهما معا، فبعض النحويين لا يرى ذلك، كسيبويه إذ يقول: "وزعم الخليل أن إدخال الفاء على "إذا" قبيحٌ، ولو كان إدخال الفاء على "إذا" حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت "إذا" ها هنا جوابا، كما صارت الفاء جوابا"[٤٩]، فسيبويه لا يجوز اجتماع الحرفين "الفاء" و"إذا" في الجواب للتعليل الذي سبق، وفي كلامه نظر؛ لأن الدليل مع من يخالفه، يقول الزمخشري في قوله تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)

(الأنبياء ٩٧)، بأن "إذا" هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل هي شاخصة، أو فهي شاخصة، كان سديدًا[٥٠].

فالزمخشري يخالف سيبويه مستدلا بالآية السابقة، وتبعه في ذلك الأزهري[٥١]، والصوفي[٥٢].

فالجواب إذًا، يكون بـ "الفاء" ويكون بـ "إذا" ويكون بهما معًا، إلا أنه بالفاء يكون أكثر، كما قال أبو البقاء العكبري: "وَأَكْثر مَا يسْتَعْمل بِالْفَاءِ، كَقَوْلِك: خرجتُ فَإِذا زيد"[٥٣]، ولورود عشرات الآيات مجابة بالفاء.

ويجوز أن تحل "إذا" الفجائية في الجواب محل الفاء، تقول: (إنْ دخل الوالد إذا الأبناءُ ينصتون)، أي أنصتوا، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم ٣٦)، فقال: هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل، قال: ونظير ذلك قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (الأعراف ١٩٣) بمنزلة أم صمتم، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيء مبتدأةً، كما أنّ الفاء لا تجئ مبتدأةً"[٥٤].

فسيبويه وشيخه الخليل: يحققان مجيء "إذا" الفجائية رابطة لجواب الشرط كالفاء، مستدلَّيْن بالآية السالفة، ومنه قوله تعالى: (وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ) (التوبة ٥٨).

وقد يكون الفعل المقدر مكان الفاء مضارعا، كما قال المبرد في معرض كلامه عن "إذا" الفجائية: "وَتَكون جَوَابا للجزاء؛ نَحْو: (إن تأتني إذا أَنا أفرح) على حد قَوْلك: فَأَنا أفرح، قَالَ الله عز وَجل: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقنَطُونَ)، فَقَوله: (إِذَا هُمْ يَقنَطُونَ) في مَوضِع: يقنطوا، وَقَوله: (إِن تأتني فلك دِرْهَم) في مَوضِع إن تأتني أعطك درهمًا"[٥٥].

المطلب الثالث: اقتران الجواب باللام:

قال سيبويه: "يجوز أن يأتي في جوابها اللام، نحو: "إن أتيتني لأكرمنك، وإن لم تأتني لأغمنك؛ لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمنك، ولئن لم تأتني لأغمنّك، ولا بد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: (والله لئن أتيتني لأكرمنّك)، ... ألا ترى أن الله عز وجل يقول: (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (الأعراف ٢٣)، وقال عز وجل: (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (هود ٤٧)، لما كانت "إنْ" العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله، فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت"[٥٦]، فسيبويه هنا يعلل أن اللام لا تكون جوابا للشرط إلا إذا سبق الشرط لام القسم، وفي هذه الحالة يكون جواب الشرط محذوفا لدلالة جواب القسم عليه،

ويؤكد هذا المعنى أبو حيان، حيث يقول: "(إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)، جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: والله إِنْ أطعتموهم إنكم لمشركون، كقَوْلِهِ تعالى: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) (المائدة ٧٣)، وَقَوْلِهِ تعالى: (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (الأعراف ٢٣)، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا التَّرْكِيبُ بِتَقْدِيرِ اللام المؤذنة بالقسم المحذوف عَلَى "إِن" الشَّرْطِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) (الحشر ١٢)، وَحُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ"[٥٧].

وهذا هو الملاحظ في أغلب آيات القرآن، التي وقعت فيها اللام جوابا للشرط، أنها تبدأ باللام الموطئة للقسم، كقوله تعالى: (لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ) (الأنعام ٧٧)، (وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (يوسف ٣٢)، (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ) (مريم ٤٦)، (قَالُوا لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ) (الشعراء ١١٦)، والآيات في هذا كثيرة، وأحيانا قد تأتي اللام الموطئة مقدرة، كقوله تعالى: (وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ) (الحشر ١١)، فهي كما قال سيبويه في معنى (لئن)[٥٨].

المبحث الرابع

اقتران "إنْ" بلا النافية، و "ما" الزائدة

وحكم حذف الشرط والجواب

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: اقتران "إنْ" بلا النافية و "ما" الزائدة:

أولا: اقترانها بلا النافية:

قد تأتي "إنْ" الشرطية مدغمة بـ "لا" النافية، قال ابن هشام: "وَقد تقترن بِلَا النافية فيظن من لَا معرفَة لَهُ أَنَّهَا إِلَّا الاستثنائية، نَحْو قوله تعالى: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) (التوبة ٤٠)، وقوله تعالى: (إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (التوبة ٣٩)، (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ) (يوسف ٣٣)"[٥٩].

ثانيا: اقترانها بـ "ما" الزائدة:

قد تأتي "إن" الشرطية -أيضا- مع زيادة "ما" قال الزمخشري: "وتجيء "إن" مع زيادة "ما" في آخرها للتأكيد، قال الله تعالى: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى) (البقرة ٣٨)"[٦٠].

وقال ابن يعيش في الشرح: "قد تزاد "ما" مع "إنْ" الشرطيّة مؤكِّدةً، نحوَ قولك: "إمّا تأتني آتِك" والأصلُ: "إن تأتني آتِك" زيدت "ما" على "إنْ" لتأكيدِ معنى الجزاء، ويدخل معها نونُ التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها؛ لأنّ موضعها الأمرُ والنهيُ، وما أشبههما ممّا كان غير موجب، وذلك نحو قوله تعالى: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى) (البقرة ٣٨)، (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي) (مريم ٢٦)، (وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا) (الإسراء ٢٨)"[٦١]، (فَإِمَّا

تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ) (الأنفال ٥٧)، والملاحظ أن الجواب بعد إنْ المدغمة مع "ما" الزائدة للتوكيد، غالبا يأتي مصدرا بالفاء، كما هو واضح من استقراء الآيات القرآنية.

المطلب الثاني: حذف الشرط وجوابه:

أولا: حذف الشرط:

قال ابن هشام: "يجوز حذف مَا علم من شَرط بعد "وَإِلَّا"، إذا دل عليه دليل، نَحْو: افْعَل هَذَا وإلا عاقبتك، وتب وإلا عاقبتك، والتقدير: وإلا تفعل عاقبتك، وَإِلَّا تتب عاقبتك، وَقَول الأحوص الأنصاري، ديوانه١٨٤ [الوافر]:

فَطلقهَا فلستَ لَهَا بكفء * وَإِلَّا يعل مفرقك الحسام

أَي وَإِلَّا تطلقها يعل"[٦٢].

وهذا الحذف يكثر بوقوع الشرط بعد "وإلا"، أي عند اقتران الأداة بِلَا النافية، قال ابن هشام: "وَقد لَا يكون بعد "وَإِلَّا"، فَيكون شاذا، إِلَّا فِي نَحْو: إن خيرا فَخير، فَقِيَاس، كَمَا مر فِي بَابه[٦٣]، وَكَذَلِكَ نَحْو: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (التوبة ٦) فليستا مِمَّا نَحن فِيهِ"[٦٤].

وتبعه أبو حيان حيث يقول: "فَإِنْ كان غير منفي بلا، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، نَحْوَ قَوْلِ النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ العكلي [المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ * مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا

التَّقْدِيرُ: وَإِنْ سَقَتْهُ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَ الرِّيَّ، وَذَلِكَ عَلَى أَحَدِ التَّخْرِيجَيْنِ فِي الْبَيْتِ"[٦٥].

وقد يحذف الشرط مع "إن" قال ابن الصائغ: "ومِن حذف الشّرط مع "إنْ"، قولُه تعالى: (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (الأنفال ١٧)، تقديرُه: إنْ افتخرتُم بقتلهم فلم تقتُلوهم أنتم (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)[٦٦]، وقال السكاكي: "وقوله (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) يعني: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم فعودوا عن الافتخار؛ لدلالة الفاء في فلم، وكذا قوله: (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) (الشورى ٩)، تقديره: إن أرادوا وليًا بحق، فالله هو الولي بالحق ولا ولي سواه"[٦٧].

وَقَوْلُهُ تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون) (الروم ٦)، تَقْدِيرُهُ: إِنْ كُنْتُمْ مُنْكِرِينَ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ أَيْ فَقَدْ تَبَيَّنَ بُطْلَانُ إِنْكَارِكُمْ[٦٨].

ثانيًا: حذف جواب الشرط:

قال الأنباري: "وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه، كقولهم: "أنت ظالم إن فعلت كذا" أي: إن فعلت كذا ظلمت، فحذف "ظلمت" لدلالة قوله: "أنت ظالم" عليه"[٦٩]، ومنه قوله تعالى: (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ) (الأنعام ٣٥)، والتقدير: فافعل، ونحو قوله

تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ) (يونس ٥٠)، وقوله تعالى: (وَإِنَّا إِنْ شَاءَ الله لَمُهْتَدُونَ) (البقرة ٧٠)، فتقدير الأولى: إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون؟ وتقدير الثانية: وإن شاءَ الله نَهْتَدِ[٧٠]، غير أنهم يشترطون أن يكون الشرط -حينئذ- ماضيا أو مضارعا مقرونا بـ"لم"[٧١]، والشواهد على ذلك كثيرة، وهذا الحذف قد يُستغنى عنه بالشرط أحيانا، كما تقدم في الأمثلة، وبجواب القسم حينا آخر، كقوله تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللهُ) (الزخرف ٨٧)، وقوله تعالى: (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأرجُمنَّك) (مريم ٤٦)، فجملة (ليقولن) و(لأرجمنك) جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضيٍّ شرطه"[٧٢].

وحذف جواب الشرط أكثر من حذف الشرط وهو خاص بإن، قال ابن السراج: "وأما ما كان سوى "إن" منها فلا يحسن أن يحذف الجواب"[٧٣].

وقال الجوجري: "وينبغي أن يعلم أن حذف الشرط أقل من حذف الجزاء، وإن كانا جائزين، وكلام المصنف لا يأبى هذا، وأنه لا يشترط في حذف الشرط أن تكون أداته "إنْ" بل يجوز في غيرها"[٧٤].

أما حذف الشرط والجواب معًا، فذلك خاص بالشعر للضرورة، وليس عليه شواهد قرآنية، لذلك أعرض عنه الباحثان؛ كونه ليس من جملة بحثه.

النتائج والتوصيات:

توصل الباحثان إلى:

١- أن "إن" الشرطية سميت أم أدواتِ الشرطِ؛ لأَنَّهَا حرفٌ، وَغَيرهَا من أدواته أسماءٌ؛ ولأَنَّهَا تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ، وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ الْمَوَاضِع.

٢- الأصل أن يلِيها الفعل؛ لأنّك تُعلّق وجودَ غيرها على وجودها، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ، ولذلك لا يلي حرفَ الشرط إلَّا الفعلُ، لكن قد يليها الاسم أحيانا.

٣- أن الأصل أن يليها الفعل المضارع، وكذلك الفعل الماضي، المتحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ (كان)، خلافا لمن ينكر ذلك، لكنه قليل بالنسبة إلى (كان).

٤- أن من خصوصيتها أن يُفصَل بينهما بالاسم؛ لتميزها بأحكام عن باقي أخواتها، فلا تخرج عن الشرط إلى غيره، ولكون النحويين تَوسّعوا فيها أكثر من غيرها، و "قد يُقتصر عليها ويوقَف عندها، كقولك: صَلَّ خَلَفَ فلان وإنْ، أي: وإن كان فاسِقًا، ولا يكون مثلُ ذلك في غيرها ممّا يُجازى به.

٥- الأصل في استعمال "إنْ" أن تستعمل فيما هو مشكوك فيه، لكن ليس هناك ما يمنع من استعمالها في المتأكد الوقوع إذا كان مجهول الوقت؛ لأن مجهول الوقت في حكم المشكوك، كقولك: "إن متُّ فاقضوا دَيْنِي"، وإن كان موته كائنًا لا محالةَ، فهو من مواضع "إذا"، إلَّا أن زمانه لمّا لم يكن متعينًا، جاز استعمالُ "إنْ" فيه.

وبهذه النتائج تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة، حسب علم الباحثين، كدراسة (زيان إبراهيم، ١٩٩٥؛ وزروقي، ٢٠١٠؛ وراوية زكريا، ٢٠١٥؛ وندى إسماعيل، ٢٠١٥؛ والقماطي، ٢٠١٦؛ واسكندر، د: ت؛ وآسيا خلاط، ٢٠١٧؛ ورحالي حسيبة، ٢٠١٧) والتي تناولت أسلوب الشرط بشكل عام، ومعانيه الدلالية في القرآن الكريم، ولم تتطرق لهذه الجزئية التي تناولها هذا البحث.

الخاتمة:

حاصل القول بعد هذه الرحلة الممتعة في هذا المختصر، أنّ "إنْ" الشرطية لها خصوصيات عن باقي أخواتها، ويليها الفعل المضارع، والفعل الماضي، سواء كان ماض في اللفظ فقط، أم في اللفظ والمعنى، وقد يليها الاسم على تقدير محذوف، وقد تكون للمعنى المشكوك أو المحقق.

ويأمل الباحثان، أن يكون ما قام بجمعه في هذا المختصر كافيًا لإيصال فكرته، وما ذُكر من الآيات عبارة عن أمثلة تطبيقية على هذا الموضوع الهام- كما اشترط في العنوان-، وليس على سبيل الحصر، بل إشارة لطلاب العلم؛ لعل الله أن ينفع به، ويوصي المتخصصين بمواصلة الكشف عن جميع أدواة الشرط ودراستها في أكثر من زاوية فهي جديرة بالدراسة.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب المطبوعة:

- **الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات** (٢٠٠٣). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية.**
- **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان** (١٤٢٠). **البحر المحيط في التفسير، (د.ط)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت.**
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (٢٠٠٠). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١،** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان.
- الخضري، محمد بن مصطفى الشافعي (د.ت). **حاشية الخضري على ابن عقيل** (د.ط).
- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ط). الأصول في النحو،** (د.ط)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: لبنان – بيروت.
- **ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي** (٢٠٠٤). **اللمحة في شرح الملحة،** ط١، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي المدينة: السعودية.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي (د.ت). **شرح الرضي على الكافية،** (د.ط).
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (١٩٥٧). **البرهان في علوم القرآن،** (ط١)، **تح:** محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (د.ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** (د.ط)، تح: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (١٩٩٣). **المفصل في صنعة الإعراب،** ط: ١، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال: بيروت.
- الزوزني، شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد (د.ت). **شرح اللباب،** ولباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني.
- السامرائي، فاضل صالح (د.ت). **معاني النحو،** (د.ط)، شركة العاتك: القاهرة.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي (١٩٨٧). **مفتاح العلوم،** ط٢، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.
- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** (د.ط)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (١٩٨٨). **الكتاب،** ط٣، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** (د.ط)، **تح:** عبد الحميد هنداوي.
- الصوفي، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي (٢٠٠٢). **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد،** ط٢، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان، دار الكتب العلمية: بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (١٩٩٥). **اللباب في علل البناء والإعراب،** ط:١، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر: دمشق.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (١٩٩٩). **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي،** ط١، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار: مصر.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي(١٩٦٧). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس (د. ت). **المقتضب،** (د.ط)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب: بيروت.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (٢٠٠٨). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** ط١، تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (١٩٩٢). **الجنى الداني في حروف المعاني،** ط١، تح: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.
- مطلبي، مالك (د.ت). **التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر،** (د.ط)، دار الرشيد- العراق، ص٣٨٦.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (١٤٢٨). **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»،** ط١، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام: القاهرة.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (د.ط). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** (د.ط)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة: سوريا.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (١٩٨٥). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** ط٦، تح: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (٢٠٠١). **شرح المفصل للزمخشري،** ط:١، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

▪ إسكندر، محسن طاهر (د.ت). **الشرط ودلالته الوظيفية في بعض آيات التكوين والإرادة الإلهية**، جامعة البصرة – كلية التربية للبنات – قسم اللغة العربية.

▪ الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط١، تح:** نواف بن جزاء الحارثي، المدينة: السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق).

▪ حسيبة، رحالي (٢٠١٧). بن **دلالات التراكيب الشرطية في المعلقات دراسة بلاغية**، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور طاهر مولاي – سعيدة- كلية الآداب واللغات والفنون – قسم اللغة العربية وآدابها.

▪ بن خلاط، آسيا، وبزوج مهنية (٢٠١٧). **نظام الارتباط في أسلوب الشرط وأفق الدلالة النحوية نماذج من القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، كلية الآداب واللغات – قسم اللغة والأدب العربي.

▪ زكريا، راوية علي (٢٠١٥). **أسلوب الشرط في سورة النساء، دراسة نحوية**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا.

ثالثا: الدوريات:

▪ إبراهيم، زيان أحمد الحاج (١٩٩٥). **إن الشرطية في القرآن الكريم**، جامعة البحرين- كلية الآداب- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، مجلة اللسان العربي، العدد الأربعون، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – مكتب تنسيق التعريب.

▪ إسماعيل، ندى سهام (٢٠١٥). **دلالة أنماط الجملة الشرطية الجملة الشرطية الجازمة على المعنى في سورة آل عمران**، مجلة الآداب / العدد ١١١.

▪ زروقي، أبو بكر (٢٠١٠). **دلالة الارتباط في أسلوب الشرط – دراسة في نصوص صحيح البخاري**، جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، قسم الأدب العربي – كلية الآداب واللغات– منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – العدد السادس.

▪ القماطي، عتيق صالح (٢٠١٦). **دلالة أسلوب الشرط في العربية**، صبراتة، جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، المجلة الجامعية – العدد الثامن عشر، المجلد الثاني.

هوامش :

(١) المقتضب ٢/ ٤٦.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٤.
(٣) المقتضب ٢/ ٤٦.
(٤) معاني النحو ٤/ ٤٥.
(٥) التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص٣٨٦.
(٦) معاني النحو ٤٦/٤.
(٧) شرح شذور الذهب لابن هشام، ص ٤٤١.
(٨) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣.
(٩) أصول النحو٢، ص٣٠.
(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٠.
(١١) شرح المفصل ٤/ ٢٦٤.
(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٦.
(١٣) المقتضب ٥٦/٢.
(١٤) المفصل ٤٤٣.
(١٥) شرح المفصل ٥/ ١٠٦.
(١٦) شرح المفصل ٤/ ٢٦٤-٢٦٥.
(١٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٥٩٨/٢.
(١٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٥٥٠.
(١٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٦.
(٢٠) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٦.
(٢١) شرح المفصل ٤/ ٢٦٤-٢٦٥.
(٢٢) المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٤٠-٤٤١.
(٢٣) شرح المفصل ٥/ ١١٣.
(٢٤) شرح المفصل ٥/ ١١٣-١١٤.
(٢٥) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٦٧-٣٦٨.
(٢٦) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٢.
(٢٧) شرح المفصل ٤/ ٢٦٤.
(٢٨) شرح المفصل ١٠٦/٥، نقلا عن أبي العباس المبرد غير أني لم أقف عليه في المقتضب.
(٢٩) أصول النحو ١٩٠/٢.
(٣٠) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٤-١١٥.
(٣١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٨٦ بتصرف.
(٣٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٥.
(٣٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٥.
(٣٤) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٢.
(٣٥) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٨.
(٣٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٩.
(٣٧) معاني النحو ٤٩/٤.
(٣٨) كما سبق في قول الرضي.
(٣٩) بتصرف: شرح اللباب للزوزني، ٧٥٧/٢.

(٤٠) المفصل في صناعة الإعراب، ص٤٤٣.
(٤١) شرح المفصل ١٢١/٥.
(٤٢) شرح المفصل ١٢١/٥.
(٤٣) شرح المفصل ١٢١/٥.
(٤٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣.
(٤٥) من شواهد سيبويه ٣/ ٦٥، وينسب إلى حسان بن ثابت، وليس في ديوانه.
(٤٦) الكتاب لسيبويه ٦٤/٣- ٦٥.
(٤٧) المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٤٠.
(٤٨) شذور الذهب، ص ٤٤٠.
(٤٩) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٤.
(٥٠) الكشاف ١٣٥/٣.
(٥١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٧.
(٥٢) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٣/ ٤٩٧.
(٥٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص ١٠٩.
(٥٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣- ٦٤، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٣٦٨، واللمحة في شرح الملحة ٨٨٥/٢.
(٥٥) المقتضب ٣/ ١٧٨.
(٥٦) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٧.
(٥٧) البحر المحيط في التفسير ٤/ ٦٣٤.
(٥٨) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٧.
(٥٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٣٨.
(٦٠) المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٤١.
(٦١) شرح المفصل ١١٥/٥.
(٦٢) شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: ٤٤٤-٤٤٥.
(٦٣) شرح شذور الذهب، ص ٢٤٣، أي بعد إن ولو الشرطيتين.
(٦٤) شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: ٤٤٦.
(٦٥) البحر المحيط في التفسير ١/ ٣٣٩، وهو من شواهد سيبويه ٢٦٧/١.
(٦٦) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٧.
(٦٧) مفتاح العلوم، ص ٢٧٨.
(٦٨) الكشاف ٤٨٧/٣.
(٦٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٥١٧.
(٧٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٢١٤.
(٧١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٩٢.
(٧٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ٣/ ٨١.
(٧٣) الأصول في النحو ١٦١/٢.
(٧٤) شرح شذور الذهب للجوجرِي ٦٠٣/٢.